

الاثنين ٢٠ ذي الحجة ١٤٢٥هـ - ٣١ يناير ٢٠٠٥م - العدد ١٣٣٧٠

اجتماع للتعرف على معوقات قطاع النقل

في إطار التحضير لمنتدى الرياض الاقتصادي الثاني والمزمع عقده خلال شهر ديسمبر من العام الجاري عقد فريق دراسة النقل ورشة عمل بمقر غرفة الرياض وتناولت الورشة المحاور الرئيسية للدراسة وسبل التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص في تنمية وتطوير هذا القطاع الاستراتيجي.

واستعرض المجتمعون الوضع الحالي لقطاع النقل بالمملكة وأوضح المسؤولون الحكوميون المشاركون في الورشة التوجهات العامة للدولة في هذا القطاع والخطط والبرامج المستهدفة زيادة مساهمة القطاع الخاص، كما تم استعراض بعض المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص وبعض المعوقات التي تعترضها وسبل تجاوز هذه العقبات وأكد المشاركون على ضرورة وأهمية تواصل الحوار المشترك بين القطاعين العام والخاص حول القضايا الاقتصادية الاستراتيجية.

وشارك في الورشة مجموعة من خبراء البنك الدولي المختصين في قطاع النقل بهدف الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في هذا القطاع.

وبين المهندس علي الزيد عضو اللجنة المنظمة لمنتدى الرياض الاقتصادي حرص القطاع الخاص على تفعيل مساهمته في قطاع النقل من اجل الارتقاء بخدمات النقل بما ينعكس ايجابيا على راحة المواطنين وتوفير الوقت ونفقات الاستهلاك، وفي الوقت نفسه فتح المزيد من نوافذ الاستثمار المفيد أمام القطاع الخاص.

وأضاف الزيد ان المجتمعين اتفقوا على عقد ورشة عمل اخرى في منتصف شهر مارس القادم لمواصلة الحديث حول هذا الموضوع الحيوي الهام.

ويأتي عقد هذه الورشة وفقاً للمنهجية التي تتبعها اللجنة المنظمة للمنتدى في الإعداد لدراسات المنتدى و المتمثلة في المشاركة الواسعة للمختصين من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين في حوار علمي جاد حول القضايا الاقتصادية الوطنية وصولا لدراسات ذات صبغة علمية تعد وفق معايير معينة، وصولا لنتائج واقعية قابلة للتطبيق على ارض الواقع.

يذكر ان غرفة الرياض تكثف جهودها حاليا للإعداد لعقد منتدى الرياض الاقتصادي الثاني والذي أسسته الغرفة وتنظمه بشكل دوري مرة كل عامين، ويشكل إطاراً وطنياً رئيساً يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويستهدف تشخيص القضايا الاقتصادية الاستراتيجية والبحث عن افضل الحلول لها ورفعها لصانعي القرار للنظر في امكانية تنفيذها.

وكان المنتدى الأول الذي عقد في اكتوبر عام ٢٠٠٣م قد اصدر مجموعة مهمة من التوصيات ورفعها الى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني ورئيس المجلس الاقتصادي الأعلى وراعي الدورة الأولى للمنتدى والذي اصدر توجيهه الكريم بإحالة توصيات المنتدى للمجلس الاقتصادي الأعلى.